

| | |
|--|----------------------------------|
| العلوم الإسلامية | الكلية |
| الفقه وأصوله | القسم |
| Syntax | المادة باللغة الانجليزية |
| النحو | المادة باللغة العربية |
| الثالثة | المرحلة الدراسية |
| أنس عبد المجيد حماد | اسم التدريسي |
| (Transitive and intransitive verbs(direct object | عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية |
| تعدي الفعل ولزومه | عنوان المحاضرة باللغة العربية |
| ١ | رقم المحاضرة |
| شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك/ابن عقيل | المصادر والمراجع |
| شرح الأشموني لألفية ابن مالك. | |
| . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ابن هشام الأنصاري. | |
| نحو العربية عبد اللطيف الخطيب/سعد مصلوح. | |

محتوى المحاضرة

تعدي الفعل ولزومه

الفعلُ مادَّةٌ على حَدِّثٍ، واقتَرَنَ بِزَمانٍ؛ وقد يكون ماضياً، أو مُضارعاً، أو أمراً. ويأتي مُتصَرِّفاً فيكون منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل وغيره، وهو حالُّ أغلب الأفعال، أو يكونُ ناقصَ التَّصَرُّفِ، ك(كاد) الذي جاء منه الماضي والمضارع دون الأمر، ومثله (يَدْعُ ، يَدْرُ) فقد جاء منهما المضارع والأمر دون الماضي. ومنه ما هو جامدٌ، فلا يأتي إلا على صورةٍ واحدةٍ، ك(نَعَم)، و(بئسَ) ... وينقسم الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ ولزِمٍ:

أولاً المتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرفٍ جرٍّ، نحو: رأيتُ زيداً. واللازمُ: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرفٍ جرٍّ نحو: مررتُ بزيد، أو لا مفعولَ له، نحو: قام زيد. ويُسمَّى ما يصلُ إلى

مفعوله بِنَفْسِهِ فِعْلاً مُتَعَدِيًّا ووَاقِعًا وَمُجَاوِزًا، وما ليس كذلك يُسَمَّى لَازِمًا وَقَاصِرًا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ، ويسمى متعديا بحرف جر.

ومنه ما يكون متعدياً تارةً ولَازِمًا تارةً أُخْرَى، ف(جاء) فعل لازم ومتعديّ، فإذا قلت: جاء زيد بمعنى: قَدِمَ، فهو لازم، وإذا قرأت قول الله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}، فهو متعد، وكذلك قوله تعالى: {ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ}.

وعلاوة المتعدي صحة اتصاله بالضمير الهاء الذي يعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: الباب أغلقتُه، وقوله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} أمّا هاءُ المَصْدَرِ، فإنها تتصل بالفعل ولو كان لازماً، مثل: القيامُ قُمْتُهُ، والقعودُ قَعَدْتُهُ، والكلامُ تكلّمْتُهُ، وهَلُمَّ جَرًّا. فالهاء الداخلة على المصدر لا تدل على أن الفعل مُتَعَدٍّ؛ وذلك لأن الفعل اللازم يُصاغ منه المصدر كما يصاغ من الفعل المتعدي.

والعلامة الثانية للمتعدّي: أنه يصح منه صياغةُ اسمِ المفعولِ من غير حاجة إلى حرف جر، مثل: قَتَلَ، اسم المفعول منه: مقتول؛ فهو متعد؛ لأنه يصح منه صوغ اسم المفعول بدون حاجة إلى حرف جر.

وإن وجد المفعول وجب نصبه بالفعل المتعدي، نحو: علِمْتُ الأمر، وإلا ناب المفعول عن فاعله فيُرفَعُ، نحو: علِمَ الأمرُ.

وقد يحذف المفعول كقوله تعالى: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى}، فالمفعول محذوف تقديره: فأواك، {وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى} أي: هداك، {وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى}، أي: أغناك. لكن المعنى: أنه ينصب المفعول سواء كان مذكوراً أو محذوفاً.

وفي قوله تعالى: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى} يمكن أن نقول: فأواك وآوى بك، فبدل أن كنت فقيراً تحتاج إلى من تأوي إليه أصبحت أنت مأوى، وهذا صحيح، فمعنى الآية: آواك وآوى بك. ولهذا امتنّ النبي صلى الله عليه وسلم على الأنصار بهذا فقال: «ألم أجدكم ضلّالاً فهداكم الله بي، وكنتم عالّةً فأغناكم الله بي، ومتفرقين فجمعكم الله بي».

وقد يُرْفَعُ الْمَفْعُولُ وَيُنْصَبُ الْفَاعِلُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبَسِ سَمَاعًا، نحو: خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الزُّجَاجَ الْحَجَرَ، وَلَا يُقَاسُ ذَلِكَ.

أبيات الألفية

علامة الفعل المُعدّي أن تصل ... ها غير مصدرٍ به ، نحو: عمِل

فانصب به مفعوله إن لم ينب ... عن فاعلٍ نحو: تدبّرت الكتب

ثانيًا: اللازم: هو ما ليس بمتعد ولا يتصل به هاء ضمير غير المصدر.

ويتحتم اللزوم لكل فعل دالّ على سجيّة وهي: الطبيعة، نحو: شَرَفَ وَكْرَمَ وَظَرَفَ وَتَهَمَ، وكذا كلّ فعل على وزن: افعلّل نحو: اقشعرّ واطمأنّ، أو على وزن: افعللّ. ك(اقعّسّس، واحرنجم) أو دلّ على نظافة، ك"طهّر الثوب ونظّف"، أو على: دنس ك"دنس الثوب ووسخ"، أو دلّ على عرّض، نحو: مريض زيد واحمرّ، أو كان مطاوعًا لما تعدّى إلى مفعول واحدٍ نحو مددت الحديد فامتدّ، ودحرجت زيدًا فتدحرج، وكسرت الزجاج فانكسر.

أبيات الألفية

ولازم غير المُعدّي وحتم ... لزوم أفعال السجاياء، ك(تهم)

كذا افعلّل والمضاهي اقعّسّسا ... وما اقتضى: نظافةً أو دنسًا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَى ... لِوَاحِدٍ ك(مُدَّة) فَامْتَدَّ

والفعل اللازم قد يصل إلى مفعوله بحرف جر، فَيُسَيِّ المتعدي بحرف جر، نحو: مررت **بزيد**، وقد يحذف حرف الجر فيصلُ إلى مفعوله بِنَفْسِهِ، ويكثر ذلك مع (أَنَّ) و(أَنْ)، ويُحذفُ من غيرهما، نحو مررتُ **زيدًا**، وقوله تعالى: ﴿وَآخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾، وقول الشاعر:

تَمْرُونِ **الديارِ** ولم تَعُوجُوا ... كلامكم علي إذا حرام

ومنه:

أَمْرَتِكَ **الخيرِ** فافعل ما أَمِرْتِ به ... فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

وقوله:

تَحَنُّنٌ، فتُبدي ما بها من صبايةٍ ... وأخفي الذي لولا الأسي **لقضاني**

أي: وَآخْتَارَ مُوسَى من قَوْمِهِ، وتمرون بالديار، وأمرتكَ بالخير، ولقضى عليّ. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاسُ حذفُ حرفِ الجرِّ مع غير (أَنَّ) و(أَنْ)، بل يقتصر فيه على السماع، وما ذُكِرَ من غير ذلك فشاذ.

فإن لم يتعيّن الحرف لم يجز الحذف، نحو: رَغِبْتُ في زَيْدٍ، فلا يجوز حذف (في) لأنه لا يُدرى حينئذ هل التقدير: رغبت عن زيدٍ أو في زيدٍ. وكذلك إن لم يتعين مكانُ الحذف لم يَجُزْ، نحو: اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: اخترت القومَ بني تميم، إذ لا يُدرى هل الأصل: اخترتُ القومَ من بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم.

وأما (أَنَّ) و(أَنْ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى: {وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ}، والتقدير: بأن جاءهم، ومثال ذلك مع (أَنَّ): عجبت من أنك قائم، فيجوز: حذف "من" فتقول: عجبتُ أنك قائم، فإن حصل لبس لم يَجُزْ الحذف، نحو: رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم، فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس.

واختلف في محل أنّ وأن عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر
وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير (أنّ)
و(أنّ) لم يجر حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان (أنّ) و(أن) جاز ذلك قياساً عند أمن
اللبس وهذا هو الصحيح.

بيتا الألفية

وَعَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرٍّ... وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصَبُ لِلْمُنَجَّرِ

نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ... مَعَ أَمْنٍ لِبَسٍ: كَ"عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

فصل: تقديم الفاعل في المعنى على غيره:

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل
في المعنى، نحو: أعطيتُ **زَيْدًا** دَرَهْمًا، فالأصل تقديم (زيد) على درهم؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه
الآخِذُ للدَّهْرَمِ، وكذا: كَسَوْتُ **زَيْدًا** جُبَّةً، وَالْبِسْتُ **مَنْ** زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنِ، (مَنْ) مفعول أول،
و(نَسَجَ) مفعول ثانٍ، والأصل تقديم (مَنْ) على (نَسَجَ الْيَمَنِ) لأنه اللابسُ، ويجوز تقديم ما ليس
فاعلًا في المعنى لكنه خلاف الأصل.

فإذا وُجِدَ مَوْجِبٌ لِلزُّومِ الْأَصْلِ وَجِبَ الْإِلْتِزَامُ بِالْأَصْلِ، وَالْمَوْجِبُ هُوَ حَصُولُ لِبَسٍ فِي
الْجُمْلَةِ، نَحْوُ: أُعْطِيتُ **زَيْدًا** عَمْرًا، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْآخِذِ مِنْهُمَا وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ غَيْرِهِ؛ إِذْ لَا نَدْرِي
أَيُّهُمَا الْآخِذُ وَأَيُّهُمَا الْمَأْخُودُ، فَتَجْعَلُ الْمُقَدَّمَ هُوَ الْآخِذُ لِمَنْعِ اللَّبَسِ. وَهَذَا مَعْنَى الشُّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ
الْبَيْتِ.

أما إذا لم يحصل لبس فلا مانع من تقديم أحدهما على الآخر، نحو: أطعمتُ زيدًا ثريدًا،
أو: أطعمتُ ثريدًا زيدًا، فالمعنى واحد؛ إذ لا لبس حاصل.

والشطر الثاني يعني أنه قد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في
المعنى، نحو: أعطيتُ الدرهمَ صاحِبَه، فلا يجوز تقديم: (صاحِبَه) - وإن كان فاعلاً في المعنى - فلا
تقول: أعطيتُ صاحِبَه الدرهمَ؛ لئلا يعود الضميرُ على مُتَأَخِّرٍ لفظاً وَرُتْبَةً، وهو ممتنع والله أعلم.

بيتا الألفية

والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ مَعْنَى، كَمَنْ ... من ألبسن من زاركم نسج اليمن

ويلزَمُ الأصلُ لِمُوجِبِ عَرَى ... وَتَرَكَ ذَاكَ الأصلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

